اللجنة اجتمعت لمناقشة ميزانية الهيئة عن السنة المالية 2015/2016

«الميزانيات»: انخفاض معدلات الصرف على مشاريع «المعلومات المدنية».. 26 وظيفة إشرافية شاغرة

■ المصروفات نقصت بمقدار 11% والإيرادات زادت بنسبة 5% عن ما هو مقدر في السنة المالية السابقة

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات (تصوير: صالح محمد)

■ الهيئة تتجاوز قيمة الاعتماد المخصص لبند «المهمات الرسمية في الخارج» بسبب عدم وجود خطة مدروسة لها

■ اللجنة وافقت بالإجماع على اعتماد الحساب الختامي للدولة للسنتين الماليتين 2012/2011 و2013/2012

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب: عدنان عبد الصمد

ان لجنة الميزانيات والحساب اجتمعت لمناقشة ميزانية الهيئة العامة للمعلومات المدنية عن السنة المالية 2016/2015 وتبين للجنة من خلال المناقشة ما يلي:

قدرت مصروفات الهيئة للسنة المالية 2016/2015 بـ 34.357.000 دينار وبنقص قدره 11% عن المصروفات المقدرة للسنة المالية 2015/2014 كما إن الإيرادات المقدرة للهيئة قد زادت بنسبة 5% عن ما هو مقدر في السنة المالية السابقة لتبلغ 8.354.000 دينار.

واستكمالا لما أثارته اللجنة لدى مناقشة الحساب الختامي للهيئة قبل اشهر بشأن عقود توفير عمالة فنية غير كويتية للهيئة بتخصصات غير نادرة ويمكن استبدالها بالكويتيين كوظيفة مدخلي بيانات اتضح للجنة انه قد تم تجديد هذا العقد رغم تحفظ وزارة المالية عليه وطلبها بأن تقوم الهيئة مستقبلا بالعمل على وضع خطة لتنفيذ أعمالها من خلال تعيين موظفين كويتيين.

وقد طالبت اللجنة بسرعة تلافي هذه الملاحظة والمسجلة في تقرير ديوان المحاسبة وان تقوم الهيئة بعمل برامج لتدريب الكويتيين لإحلالهم محل العمالة الأجنبية المعينة على عقود الخدمات.

أما فيما يخص الوظائف الإشرافية لدى الهيئة فانه لا زال هناك عدد (26) وظيفة إشرافية شاغرة لدى الهيئة منذ سنة 2006 واللجنة قد اعتادت على سماع نفس التبرير سنويا من انه "جاري وضع لائحة لتسكين الوظائف الإشرافية لاعتمادها من مجلس إدارة الهيئة".

كما لاحظت اللجنة انخفاض معدلات الصرف على مشاريع الهيئة بشكل عام خاصة وان بعض مشاريعها يعود للسنة المالية 2007/2006 ويتم إدراج اعتمادات مالية سنويا لتنفيذها إلا أن معدل الصرف عليها يبقى ضعيفا جدا ولم يتجاوز 45.000 دينار وفقا لآخر حساب ختامي رغم أن اللجنة قد أكدت وصرحت سابقا بأن الهيئة لا تقوم بالتنسيق الكافي مع وزارة الأشغال ولا تتابع مشاريعها بالشكل المطلوب.

كما تبين للجنة ان الهيئة تتجاوز قيمة الاعتماد المخصص لبند (المهمات الرسمية في الخارج) بسبب عدم وجود خطة مدروسة لها.

وأمام هذه الملاحظات فقد صرحت اللجنة اثناء الاجتماع ان ميزانية الهيئة ستكون من ضمن الميزانيات المعرضة لرفض اللجنة خاصة وان اللجنة سترتبط موافقتها من عدمه على ميزانية اي جهة حكومية بتقييم ديوان المحاسبة حول جدية الجهة في تسوية الملاحظات والمخالفات التي عليها تنفيذا لتوصية اللجنة الصادرة من مجلس الأمة في جلسته بشأن (رد الحكومة على ملاحظات ديوان المحاسبة) بتاريخ 12 مارس 2015.

بند ما يستجد من أعمال:-

وافقت اللجنة بالإجماع على اعتماد الحساب الختامي للدولة للسنتين الماليتين 2012/2011 و2013/2012.

يندرج في اطار الخروج عن النصوص والمبادئ الدستورية

الشايع: إلغاء تنظيم الحفلات المرخصة أمر لا يمكن تفسيره

■ التيار الديني ما زال يتحكم في القرارات ويؤثر عليها بجانب آخرين لديهم أجندة تتوافق معهم

فيصل الشايع

■ أسأل الحكومة: الى متى ذلك النهج الذي جعلنا نتراجع عن الركب الخليجي؟

اكد النائب فيصل الشايع في رده على سؤال صحفي حول تداعيات الغاء تنظيم حفلات تم الترخيص لها مسبقا ان ما حدث في الايام الماضيه من تراجع عن موافقات مسبقة لجذب فنانين لاقامة واحياء امسيات فنيه ثقافيه امر مستغرب من الحكومة ولا يمكن تفسيره و يدخل في اطار الخروج عن النصوص و المبادئ الدستورية .

و اعتبر الشايع ان التيار الديني ما زال يتحكم في تلك القرارات ويؤثر عليها بجانب اخرين لديهم اجنده تتوافق مع تلك التيارات لمنع كل شي جميل واصفا هؤلاء بمن يرفضون التطور في مجال الثقافة و الفن و الادب وغيره من العلوم الانسانية التي ترتقي بالإنسان و يعتبرها الجميع رسالة لتصحيح مسار المجتمع .

و تتساءل الشايع موجه حديثه الى الوزراء المختصين و الحكومة الى متى ذلك النهج الذي جعلنا نتراجع عن الركب الخليجي ودول المنطقة على الرغم ان الكويت كانت سباقة في مجال الفنون و الاداب بكل صوره والتاريخ يسجل لها ذلك كونها كانت منارة مشرقة في تلك المجالات لاسيما الفنية منها .

و استغرب الشايع ان يتم السماح لتلك التيارات بإقامة انشطتهم و مهرجاناتهم بكل اريحية ويدعم في الوقت الذي تصر الحكومة فيه على الرفض اقامة الانشطة و الحفلات الفنية المعتدلة .

و اضاف الشايع نحن مع الفن وكل شيء جميل ولذلك نرفض الاسفاف ونقف ضده ولكن ما تم رفضه كان حفلا توعويا حصل على كافة الموافقات وفوجئ منظموه و القائمين عليه بإلغائه قبيل بدايته بساعات قليلة دون ابداء الأسباب و ذلك بعد ابرام التعاقدات و صرف التكاليف التي كلفت التزامات مادية و ادبية سيتحملها القائمين على ذلك الحفل .

وجدد الشايع تساؤله قائلا الى متى سنظل الكويت في مؤخرة الدول في كل مجالات الثقافة باستمرارها على سياسة المنع للكتب و اقامة الحفلات و غيرها من الانشطة الراقية بسبب صيحات البعض التي تتعارض كليا مع مبادئ الحريات العامة و الخاصة التي نص عليها الدستور .

مضيفا لا يصح ان تلغى مثل تلك الانشطة الثقافية بجرة قلم ارضاء لتلك التيارات وخوفا منهم و لا يصح ان تستمر سياسة الحكومة على هذا النهج سواء بالمنع او المضايقة على الحريات الأدبية والفكرية و التي هي أهم المكتسبات الدستورية و على الحكومة ان تراجع قراراها و سياساتها تجاه تعاملها مع الانشطة الفكرية دون خوف من تيار او اي احد .

حذّر من خطورة الانبعاثات السامة للمحطة ودعا المسؤولين لضرورة التحرك العاجل لإيجاد حل

الظفيري: مخاطر حقيقية لتلوث محطة الدوحة على أهالي مدينة جابر الاحمد و بوادره بدأت تظهر

■ محطات القوى في البلاد تعتبر من مصادر تلوث الهواء الرئيسية

■ أستغرب انتظار وزارة الكهرباء موعد لإنشاء المصفاة الرابعة لتبدأ بوضع الحلول

منصور الظفيري

■ الوقود المستخدم في هذه المحطات يحتوي على كبريت بنسبة 4 % سموم

■ لا يعقل استمرار معاناة مدينة جابر الاحمد مع هذا القدر الكبير من التلوث يوميا

طالب النائب منصور الظفيري بضرورة وضع حد للانبعاثات الغازية السامة الصادرة عن محطة الدوحة الشرقية والغربية لتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه لما لها من تأثير ضار وخطير على صحة وسلامة اهالي مدينة جابر الاحمد بوادره بدأت تظهر

وقال النائب الظفيري في تصريح صحافي: ان محطات القوى في البلاد تعتبر من مصادر تلوث الهواء الرئيسية لاحتواء انبعاثاتها على غازات سامة ابرزها أكاسيد الكبريت و النيتروجين، الناتجة عن حرق الوقود ذات المحتوى الكبريتي المرتفع مشددا في هذا الإطار

على ضرورة الوقوف على نتائج اللجان المشتركة المشكلة بين الهيئة العامة للبيئة وزارة الكهرباء والماء والتي هدفت وقت تشكيلها للوصول لحل لمشكلة الانبعاثات الضارة لمحطات توليد الطاقة

واوضح النائب الظفيري: ان الوقود المستخدم في محطات القوى حاليا لازال يعتبر وقودا سيئا لاحتوائه على كبريت بنسبة 4 ٪ سموم

لافتا في هذا الصدد لآراء بعض المختصين في المجال البيئي الذين حذروا من خطورة حرق الوقود الثقيل في محطة الدوحة لتوليد الطاقة الكهربائية وما ينجم عنه من سحابة دخانية تحتوي مركبات كيميائية سامة تسير في الهواء كيلو مترات

واعتبر النائب الظفيري ان محطات الطاقة من المصادر الرئيسية لتلوث البيئة الجوية، داعيا لضرورة تغيير نوعية الوقود المستخدم في عملية الحرق او استخدام غاز انبعاثاته اقل حدة من الوقود الثقيل لتفادي مخاطر هذه النوعية من الوقود

واوضح النائب الظفيري ان استمرار مشكلة الوقود الثقيل من دون حلول تذكر قد يؤدي مستقبلا الى مخاطر حقيقية وان كانت بوادره بدأت تظهر مع ارتفاع معدل الاصابة بامراض الجهاز التنفسي و السرطان في ظل الارتفاع الملحوظ لنسبة التلوث وخاصة في مدينة جابر الاحمد

واستغرب النائب الظفيري: انتظار وزارة الكهرباء والماء موعد انشاء المصفاة الرابعة 2018 لتبدأ بوضع الحلول الناجحة لوقف ملوثات السموم الصادرة عن محطات توليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه التابعة وخاصة محطة الدوحة دون ابداء اي تحرك نحو استخدام التكنولوجيا الحديثة لتخفيف حدة تلك الانبعاثات السامة

واضاف الدكتور الظفيري انه مما لعلمنا انه هناك محاولة كانت لتثمين معدات ومكائن محطة الدوحة وشراء اخرى صديقة للبيئة فإذا كان الامر توقف لأسباب ما فهي الإجراءات التي اتخذت للحد من نسب التلوث المرتفعة ؟ حيث لا يعقل استمرار معاناة مدينة جابر الاحمد مع هذا القدر الكبير من التلوث يوميا والذي دون شك يؤثر على صحتهم وسلامة ابنائهم

واختتم الظفيري حديثه مؤكدا تنبيه لكافة مطالب سكان مدينة جابر الاحمد كاشفا ان تنسيقا سيجرى مع وزير الكهرباء والماء والجهات الاخرى المعنية لتكون هناك زيارة قريبة للمحطة للوقوف على مدى الخطر الذي يتعرض له سكان مدينة جابر الاحمد جراء هذا التلوث الحادث.

بمشاركة الجميع وبهدف تعزيز الوحدة الوطنية

الجيران يطلق مبادرة للإصلاح الوطني

■ المبادرة ترتكز علي الطاعة لمسند الامارة وحفظ حقوق ال الصباح واحترام هيبة القضاء والاحكام الدستورية

عبدالرحمن الجيران

اطلق النائب د. عبد الرحمن الجيران مبادرة للاصلاح الوطني بمشاركة الجميع بهدف تعزيز الوحدة الوطنية والتعاهد من اجل الكويت لاسيما في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها المنطقة

ودعا الجيران في تصريح صحافي رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم الى توجيه الدعوة الى كل من نال شرف تمثيل الأمة من النواب الحاليين والسابقين منذ المجلس التأسيسي وحتى اليوم للمشاركة في هذه المبادرة على ان تكون برعاية سمو الامير والد الجميع وصاحب القلب الكبير

وحدد الجيران ملامح والية المصالحة التي ترتكز على الطاعة لمسند الامارة وحفظ حقوق ال الصباح واحترام هيبة القضاء واحترام الاحكام الدستورية ونبذ الاتهامات المغلوطة والكف عن المظاهرات والفوضى التي ارقت البلاد والعباد والدعوة الى تطبيق القانون ومكافحة الفساد .

العازمي: الحكومة تتحمل مسؤولية تأخير تسليم القسائم

اكد النائب حمدان العازمي ان الحكومة فشلت في الالتزام بما تعهدت به حول اولى اولوياتها وهي القضية الاسكانية لافتا الى ان ما اعلنت عنه الحكومة من الالتزام بتعهداتها وتوفير ١٢ الف وحدة سكنيه خلال العام الماضي ما هو الا حلقة من حلقات مسلسلها بيع الوهم للمواطنين والتغطية على الفشل

وقال العازمي في تصريح صحفي: نعم اعلنوا عن توزيع ١٢ الف وحدة سكنية لكن اكثر من ثلثي هذا العدد مجرد مخططات لقسائم في مناطق تفتقر للبنية التحتية مستطردا بالقول: اذا كانت الحكومة تعتبر رسم المخططات وتوزيعها على المواطنين انجازا فلماذا لم توزع ١٢٠ الف قسيمة دفعه واحده على جميع طالبي الرعاية السكنيه ماهي كلها مخططات .

وحمل العازمي الحكومة مسؤولية تضليل الرأي العام وبيع الوهم للشعب وعدم اتخاذ اجراءات مناسبة لتفادي تأخير تسليم القسائم الذي يكلف المواطنين مبالغ طائلة غالبها في تأجيل منازل بديلة، مستغربا من عدم جدية الحكومة في توفير البنى التحتيه للمناطق المخصصة للرعاية السكنيه .

في كلية العلوم الاجتماعية

الكندري: الأمانة العامة لمجلس الأمة أفتتحت معرض «مسيرة الحياة الديمقراطية»

علام الكندري

افتتحت ادارة المراسم والعلاقات العامة بالأمانة العامة لمجلس الأمة في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت امس معرضا توعويا تحت عنوان (مسيرة الحياة الديمقراطية) يستمر يومين.

وقال الامين العام لمجلس الأمة علام علي الكندري في تصريح صحافي ان المعرض يأتي استكمالا لمسيرة الأمانة العامة بتعريف مؤسسات المجتمع المدني بمسيرة الديمقراطية الكويتية منذ فترة الستينات.

وبين الكندري أن الامانة تقوم بالعديد من الأنشطة لنشر الوعي الثقافي والبرلماني لدى افراد المجتمع وخاصة فئة الطلبة من خلال المعارض والزيارات الى المدارس والجامعات بالإضافة الى استقبال الطلبة في مجلس الامة خلال انعقاد الجلسات.

واشار الى انه سيكون هناك تعاون في الفترة المقبلة بين جامعة الكويت والأمانة العامة عن طريق تسخير مركز التدريب البرلماني لخدمة طلبة الجامعة معربا عن شكره وتقديره لجامعة الكويت ممثلة بعمادة كلية العلوم الاجتماعية على جهودهم المبذولة وتعاونهم اللامحدود لإنجاح هذه الفعالية.

من جهته عبر عميد كلية العلوم الاجتماعية الدكتور عبد الرضا اسيري عن فخره واعتزازه باستضافة هذا المعرض معتبرا ذلك جزءا من رسالة الجامعة في التواصل مع مؤسسات الدولة لتعليم وتثقيف الطلبة فيما يتعلق بالممارسات النيابية والبرلمانية في البلاد.

واشاد باداء المؤسسة التشريعية بعد اكثر من نصف قرن على صدور الدستور معربا عن شكره لجميع القائمين على المعرض لإتاحتهم الفرصة للطلبة للاطلاع على العديد من الوثائق والشواهد والصور والأفلام القديمة والحديثة بما ينمي الوعي الثقافي والدستوري لديهم.